

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة ٢٨

الأربعاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

وتتقدم سوازيلند بالتهنئة إلى السيد فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة التاريخية الخمسين للجمعية العامة وتشني على سلفه سعادة السيد أمارا إيسي لريادته وتوجيهاته بوصفه رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. كما تغتنم مملكة سوازيلند هذه المناسبة للإعراب عن تقديرها العميق للأمين العام الموقر، السيد بطرس بطرس غالي، لجهوده الدؤوبة في توجيه شؤون منظمتنا الكبيرة فقد أسهمت مهارته وحنكته الدبلوماسية إسهاما كبيرا فيما أنجزناه على مدى الشهور الإثني عشر الماضية.

إن الجمعية العامة تتيح لنا في كل عام منذ عام ١٩٤٥ الفرصة لإنعام النظر في إنجازاتنا وأوجه فشلنا على مدى الشهور الإثني عشر السابقة؛ الأهداف التي تحققت وتلك التي لم تتحقق لأسباب متنوعة. وعملية تقييم الذات هذه عنصر أساسي في أي منظمة؛ وبالنسبة للأمم المتحدة تكتسي مداولاتنا أهمية خاصة في هذا العام الذي يصادف انقضاء خمسين عاما على إنشائها.

ولعل أهم تطور خلال العقود الخمسة الماضية هو بزوغ فجر نظام عالمي جديد، من الناحيتين السياسية

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عبادي (اليمن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول في قائمتنا لهذا الصباح، وزير خارجية سوازيلند، سعادة السيد آرثر خوزا.

السيد خوزا (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنني أحمل معي أحر التحيات وأطيب الأمنيات من جلالة الملك مسواتي الثالث وجلالة الملكة إندلو فوكازي وحكومة وشعب مملكة سوازيلند، إلى جميع أصدقائنا وإلى أعضاء الأمم المتحدة.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ظلت معلقة كسحابة قاتمة فوق الشرق الأوسط لفترة طويلة. ونحن نهنيئ كل من اشترك في العملية التي أدت إلى هذا الاتفاق لكننا نحیی قبل كل شيء روح المصالحة التي تحلی بها القادة والشعبان والتزامهم بالسلام. ونناشد الجميع في منطقة الشرق الأوسط أن يتحلوا بالروح نفسها حتى لا تشهد الأجيال القادمة ما شهدناه في الماضي من زعزعة الاستقرار وفقدان الاطمئنان.

وثمة دلائل مشجعة كذلك في التطورات الأخيرة تتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك. فلقد شهد العالم في الشهر المنصرم أول خطوات نحو منظور للتسوية في البلقان. ومملكة سوازيلند ترجو الله أن يستمر الزخم إلى أن يتم التوصل إلى حل يقبله الجميع في تلك المنطقة المضطربة. وترحب سوازيلند بالمبادرة الأخيرة التي أدت إلى التوقيع على اتفاق في واشنطن، وتوافق على أن الأولوية الأولى الآن يجب أن تكون ضمان الوقف الدائم لإطلاق النيران وإيجاد مناخ يستطيع فيه الذين عانوا طويلا في السنوات الأخيرة أن يستعيدوا شيئاً من النظام في حياتهم المحطمة.

ولقد شهدت الشهور الإثنى عشر الماضية تقدماً هاماً ومحموداً في عدد من المناطق المضطربة في قارتنا الأفريقية، في حين برزت أوضاع أخرى مؤسفة تهدد استقرار القارة ككل.

ومن الجلي أن التزام جميع البلدان الأفريقية بأن تنشئ، عن طريق منظمة الوحدة الأفريقية، آلية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها، أمر جوهري بالنسبة للجهود التي تبذلها أفريقيا لكي تتحمل مسؤولية مشاكلها. وتؤيد سوازيلند هذه المبادرة بشدة، وتضم صوتها إلى صوت الدول الأفريقية الشقيقة في مناشدة الأمم المتحدة لكي تؤيدها في هذه المسألة الهامة.

لقد شد من عضد سوازيلند كثيراً التطورات الهادفة إلى التوصل إلى تسوية يقدر لها الدوام في أنغولا. ويرجع أكبر الفضل في ذلك إلى الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة. وقد ولد التوقيع على اتفاق السلام في لوساكا أملاً حقيقياً في التزام طرفي الصراع بالسلام في الوقت الحالي، وفي اتاحة الفرصة الآن لشعب أنغولا لكي يبدأ بداية جديدة في بلد لديه امكانيات الاضطلاع بدور حيوي في تنمية المنطقة الفرعية ككل. ومملكة سوازيلند على أهبة الاستعداد لدعم وتشجيع تنمية أنغولا ونهوض شعبها.

والاقتصادية، أوجده تحول أجزاء كثيرة من العالم بما اكتشف حديثاً من حرية واستقلال، عن السيطرة الاستعمارية والأيدولوجيات الطاغية.

ولأنزال الآمال تتجدد بأن يسفر هذا النظام العالمي الجديد عن التزام قوي بتحقيق غايات التنمية المشتركة على أساس عالمي حقاً. ولم يحدث من قبل أن أتيحت للأمم العالم هذه الفرصة للعمل سوياً بمسؤولية جماعية نحو بلوغ أمن عالمي حقيقي - اجتماعي واقتصادي وسياسي لجميع شعوبنا.

ولا مراء في أن هناك مؤشرات مشجعة كثيرة على أننا نضطلع بمسؤولياتنا إزاء بعضنا البعض بروح من الجدية، ولكننا مازلنا متخلفين كثيراً عن تحقيق الطموحات التي تجسدها المثل التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها.

لقد أرسيت أسس منظمنا على أنقاض عالم مزقته الحرب. وكانت صيحات البشرية جمعاء "لن يتكرر هذا أبداً" وتركزت هياكلنا ومبادئنا على التنمية المتكافئة لجميع الأمم وعلى منع حدوث هذا التدمير مرة أخرى.

ولكن يبدو أننا، رغم جميع الالتزامات والوعود، لم نشهد إلا مؤخراً حدوث أي تقدم نحو السلام العالمي في هذا القرن. وصحيح أن نهاية الحرب الباردة لم تأت بالاستقرار العالمي الذي كنا ننشده جميعاً في ذلك الحين. فثمة أحداث كحرب الخليج والمأساة في يوغوسلافيا السابقة والإبادة الجماعية في رواندا قد هزت إيماننا بأن البشرية تستطيع العيش في سلام جنباً إلى جنب.

بيد أنه ثبت من التطورات الأخيرة أن هناك اتجاهها جديداً في الخارج - اتجاهها يقوم على المصالحة والرغبة في السلام مما يفتح أمامنا باب الأمل في إمكانية حدوث تقدم حقيقي نحو استقرار عالمي يكتب له الدوام في نهاية المطاف. وتسلم سوازيلند بدور الأمم المتحدة في إيجاد هذا المناخ الواعد الجديد، وتستحق منظمنا الإشادة باستمرار التزامها بهذا المقصد النبيل.

وتشاطر مملكة سوازيلند بقية العالم المسؤول الترحيب بالتوقيع مؤخراً على اتفاق يهدف إلى توسيع الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية. فهذا الاتفاق الأخير يؤكد التزام الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني بالتوصل إلى تسوية يقدر لها الدوام لمشكلة

ويتضمن هذا الالتزام المسألة التي ربما تشكل أكبر تهديد ممكن للأمن العالمي في النصف الثاني من هذا القرن، ألا وهي احتواء انتشار الأسلحة النووية والتوصل في نهاية المطاف إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، أيدت سوازيلند بحماس، في وقت مبكر من هذا العام، طلب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ونحن نتطلع إلى نجاح المفاوضات حول إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية.

وتثق سوازيلند في أن أمانة الأمم المتحدة، تحت القيادة الحكيمة والقديرة لسعادة الأمين العام، تدرك تماما بمسؤولياتها في مجال تطويع وإصلاح عدد من العناصر التي تتألف منها هيكل المنظمة بما يتفق ورغبات أعضائها، ومن أجل تحقيق الكفاءة والقدرة على التكيف والتمثيل الكامل للمجتمع العالمي بغية تلبية متطلباته.

ومن المؤكد أننا نشعر جميعاً بأننا ممثلون في الهيئات الرئيسية التي تصنع القرار في المنظمة. وبالتالي فإن سوازيلند تؤيد المقترحات التي ترمي، في المقام الأول، إلى جعل مجلس الأمن هيئة أكثر مصداقية عن طريق توسيع الصفة التمثيلية للأعضاء الدائمين.

ومبدأ التمثيل الكامل داخل الأمم المتحدة هو تمديد لمبدأ العالمية الذي قامت عليه المنظمة، ومؤداه أن نضمن، بقدر الامكان، أن تشعر جميع شعوب العالم أنها ممثلة في المنظمة الوحيدة العالمية حقاً التي لديها من الموارد والنفوذ ما يمكنها من إحداث تطورات لصالح البشرية.

ولا تزال مملكة سوازيلند تحافظ على شراكتها القوية والسعيدة مع بلد يعتقد شعبه أنه حرم من فرصه في الإسهام، من خلال وكالات المنظمة، في خدمة بقية شعوب العالم، بل ويرى أنه استبعد من عمليات صنع القرار الدولي التي له الحق في الإسهام فيها. إن جمهورية الصين وشعبها الذي يبلغ ٢١ مليون نسمة قد أعلنوا التزامهما بالسلام والتنمية العالميين واستعدادهما لمشاركة بقية العالم فيما لديهما من معرفة وخبرة وموارد.

وفي العام الخمسين من وجود الأمم المتحدة، وبينما نحتفل بالتوقيع التاريخي للميثاق، من الملائم للغاية أن نرقى إلى مستوى ما آمن به مؤسسو المنظمة من أن مصداقيتها تعتمد على المبدأ القائل أن جميع البشر

وتشيد سوازيلند بالجهود التي بذلها المجتمع الدولي والبلدان المتجاوران رواندا وبوروندي لتهيئة جو من الهدوء النسبي في البلدين بعد فترة من المصاعب والمعاناة.

ونشير بوجه خاص إلى الدور الذي اضطلعت به البلدان التي قامت بدور المضيف للاجئين الكثرين الذين فروا من الصراعات الدائرة في المنطقة. وتعلم سوازيلند تمام العلم - نتيجة لتجربة مباشرة مباشرة حدثت مؤخراً - المشاكل المرتبطة بهذه المهمة. فتوفير الملجأ في وقت الصراع التزام على المرء تجاه رفاقة من البشر؛ ولكن مهما تكن رغبة البلد المضيف في الترحيب باللاجئين من أماكن الصراع والنضال، قد يكون الضغط على موارده أكبر مما يستطيع تحمله وحده، وهذا يجعل المساعدة الخارجية هامة للغاية. ودور مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أساسي في هذا الصدد، ونحن نشني على المهام التي يضطلع بها ذلك المكتب في كل مكان به حاجة إليه.

لقد تعلمت منظمنا، خلال ٥٠ عاماً من ممارستها لعملها، العديد من الدروس القيمة، منها إدراكها بأن علينا التكيف مع الظروف المتغيرة ومع الاحتياجات المتنوعة لكل أعضائها. فالتحديات التي توجهنا قد زادت وامتدت إلى مجالات جديدة على نطاق لم يتصوره مؤسسوها تحديات مثل الأمن وحفظ السلام الدوليين، ودعم العدالة والديمقراطية، ومكافحة التباين الاقتصادي والاجتماعي بين أعضاء أسرة الأمم.

ولما كانت الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة تتسع وتتطور، وجب على قدرتنا على القيام بها أن تواكب ذلك. فالإصلاح والتكيف هما الواجبان الرئيسيان علينا ونحن نقترّب من الألفية الجديدة. وبهذه الروح، نرحب بخطتي السلام والتنمية الجديدتين اللتين جاءت المبادرة بشأنهما بتوجيه من أميننا العام.

هذه المبادرات التي تقع في صميم ما نسعى إلى تحقيقه هنا، تلقى التزامات معينة على عاتق جميع الأعضاء وعلى المنظمة ذاتها. فعلى جميع مسؤوليها التدليل على التزامنا الفعلي بالمبادئ التي قبلناها جميعاً. ومن ثم، فإن نداءنا بتمديد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يجب أن تحظى بدعم جميع البلدان بتقديم المساهمات كاملة وفي الوقت المناسب، في الميزانية ذات الصلة، وبالاتزام بتحقيق السلام العالمي الذي تفتقر إليه بوضوح مناطق كثيرة في العالم.

التوصيات الصادرة عن شتى مؤتمرات القمة والتوصيات التي تمخضت عنها عملية التشاور التي أجريت عندنا. وتتمثل قيمة هذه الممارسة الوطنية، إذا نظرت في سياق الأمم المتحدة، في أنها تؤكد التأييد الذي يحظى به ما تفعله المنظمة لدى من يستحقون أكبر اهتمام.

ومن بين المسائل التي أثيرت في ممارستنا الاقتصادية الوطنية مسألة القلق إزاء الجفاف المستمر والإدراك بأن أي خطط قد تكون لدينا لتحسين أدائنا الاقتصادي ستعتمد إلى حد كبير على تقلبات الطبيعة ما لم نتمكن من تعويض آثار النقص في الأمطار بمشاريع إنتاجية كبيرة لاستغلال مواردنا المائية.

وما زالت الزيادة في حركة الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالمخدرات والأسلحة تمثل تهديدا لاستقرارنا الاجتماعي والاقتصادي. وكدلالة على التزامنا بالتغلب على هذا الخطر المتعاظم، وقعت مملكة سوازيلند وجمهورية جنوب إفريقيا مؤخرا اتفاقا مشتركا للعمل معا لمكافحة الجريمة عبر الحدود. غير أنه من الواضح أن ما نحتاج إليه هو دعم دولي للتغلب على ما يعتبر بالتأكيد خطرا دوليا.

ولقد أكدت أمة السوازي أهمية زيادة الوعي البيئي لدى شعبنا، وتم الاعتراف بالحاجة إلى حماية تراثنا الطبيعي كهدف من الأهداف ذات الأولوية. ومن العناصر الهامة لهذه القضية الحيوية كيفية استخدام الأراضي وتنوع المحاصيل الزراعية. وسوف نحتاج إلى الحصول على دعم تقني لإجراء التحسينات اللازمة في هذا المجال.

ويتركز أحد العناصر الأساسية الأخرى التي تشغل بال الأمة على دور المرأة. فقد ثبت أن المرأة السوازية عصب الاقتصاد. لذلك تمت التوصية باتخاذ الخطوات اللازمة للمساواة في الحقوق القانونية بين الرجل والمرأة.

ومرة أخرى، تم التأكيد مجددا على تقاليد مملكتنا وثقافتها باعتبارهما عنصرا رئيسيا يساهم في استقرارنا وسلامنا. إن لهويتنا الوطنية أهمية كبرى بالنسبة لنا - فهي التي تعطينا طابعنا الفريد في نهاية الأمر. وترى سوازيلند بقوة أنه لا بد من الاعتراف بالخصائص المميزة لكل بلد واحترامها في تعامل كل منا مع إحدى القضايا وفي الحلول التي نجد لها لمشاكلنا.

ممثلون هنا. ومن المؤكد أن إعلان شعب ما عن اعتقاده بأنه حرم من التمثيل أمر يكفي لأن يدفعنا للنظر على الأقل في القضية، بغض النظر عن النتيجة. وجمهورية الصين، بصفتها أحد الموقعين الأصليين، تعتقد أن مناقشتها تستحق الإصغاء لها. ومن ثم، تشجع سوازيلند التأييد المتزايد لإنشاء لجنة مخصصة للنظر في مسألة تجديد عضوية جمهورية الصين في الأمم المتحدة.

وقد رحبت مملكة سوازيلند "بالوثيقة خطة للتنمية البعيدة النظر، بما فيها مبادرات التنمية الخاصة بإفريقيا في التسعينات، التي تتضمن أولويات المنظمة التنفيذية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وترمي إلى كفاءة النمو المستدام لاقتصاداتنا. ومع اقترابنا من استعراض منتصف المدة لخطة التنمية في القارة، يتضح أننا لا نزال متأخرين كثيرا عن المناطق الأخرى في العالم من حيث تحقيق أهداف تنميتنا.

لقد حافظت سوازيلند، بضمير حي، على حضور جولة مؤتمرات القمة الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة مؤخرا، والتي اهتمت بمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وتشمل المؤتمرين المعنيين بالبيئة والتنمية، وبالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة الاجتماعية والمؤتمر المعني بالمرأة اللذين عقدا هذا العام. وقد التزمنا في كل حالة بخطط العمل ونبذل قصارى جهدنا من أجل تنفيذ التوصيات.

ومن الآثار الجانبية لهذه الاجتماعات أنها أبرزت حدود قدرات قارتنا. فلئن كانت بلدان إفريقيا تعترف بمسؤولياتها تجاه شعوبها، فإنه من الواضح أن مواردنا، ودرايتنا التقنية، وخبرتنا الكلية لا تسمح لنا بعد بالتقدم بالسرعة التي كنا نبغيها. ومما لا شك فيه أننا سنواصل المطالبة بدعم العالم المتقدم النمو وتفهمه إذا كان لنا أن نتخلص في يوم من الأيام من الاعتماد على المساعدة الخارجية، ومن المؤكد أن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به في هذا المضمار.

ولم تقف مملكة سوازيلند مكتوفة الأيدي في جهودها الرامية إلى تعزيز التدابير الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لشعبها. فكما هي عادتنا، تشاورنا بشكل مباشر مع الأمة بأسرها وذلك لإعطاء الشعب السوازي الفرصة لأن يحدد بنفسه الأولويات لتنميته الاقتصادية والاجتماعية. وكانت شواغل شعبنا تتركز على الكثير مما تمت مناقشته في مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وهناك تشابه مباشر بين

ومن المهم لأبعد حد أن تزداد دينامية الأمم المتحدة وفعاليتها إذا أريد لها أن تؤدي مهامها العديدة على نحو ملائم. فمنذ أن أنشئت المنظمة قبل خمسة عقود تقريبا، تغير العالم بشكل كبير، وأصبحت المشاكل الدولية أكثر تعقيدا. وتحمل الأمم المتحدة اليوم عبئا من المسؤوليات أثقل من أي وقت مضى. ومن المفارقات العجيبة أنها مثقلة بأزمة مالية طاحنة تجعل فعاليتها ومستقبلها ذاته مشكوكا فيهما الى حد كبير. ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة بدون أن تكون لها عواقب وخيمة على المجتمع العالمي.

إن طبيعة عمليات حفظ السلام الكثيرة والتي يتسع نطاقها لا تضع ضغوطا مالية إضافية على موارد الأمم المتحدة فحسب، بل تمثل أيضا عبئا ثقيلا بشكل خاص على البلدان النامية الصغيرة، مثل بلدي، التي تجد صعوبة متزايدة في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. ويشكل الدعم اللازم لهذه العمليات مصدر استنزاف مستمر لمواردنا المحدودة، كما أنه يعرقل جهودنا من أجل التنمية. غير أنه مع تزايد المنازعات سيطلب من الأمم المتحدة أن تزيد من عملياتها لحفظ السلام.

ونظرا للطابع الملح لهذه الطلبات ليس أمامنا من خيار سوى أن نحاول تلبية هذه الطلبات. لذلك، حان الوقت لكي نضع تمويل هذه العمليات على أساس أرسخ يمكن أن يعول عليه. ونحن نحث جميع الدول، لا سيما البلدان التي عليها أكبر قدر من المتأخرات، على أن تفي بالتزاماتها بالكامل للمنظمة.

ينبغي أن يتعاضد شعور المجتمع الدولي بالقلق، إذ لم يتحقق ما كان ينتظر من سلام ورفاهية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. فما برح العالم يواجه بعضا من أخطر التهديدات للاستقرار الدولي. ولقد انتشرت الصراعات العنيفة فيما بين الدول وفي داخلها نتيجة لانبعاث النزعات الوطنية والدينية المتعصبة. وأدى عدم حسم الأوضاع في أفغانستان ورواندا وفي أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق وفي يوغوسلافيا السابقة الى حدوث خسائر جسيمة في الأرواح وإلى تدمير الممتلكات كما أدى الى ظهور أزمات إنسانية ذات أبعاد هائلة.

وما زالت الحالة في البوسنة والهرسك يكتنفها الغموض. إن ما يعانيه شعب البوسنة من آلام، والتجاهل التام للملاذات الآمنة والتهديد المتواصل لقوة حفظ السلام الدولية، يقتضي من المجتمع الدولي اتخاذ تدابير فعالة لإنهاء هذا الصراع العنشي. ونحن نرحب باحتمالات عقد

عندما يجتمع قادة العالم هنا في أواخر هذا الشهر ليؤكدوا من جديد التزامنا الجماعي بالميثاق المؤسس لمنظمتنا، فلنجعل احتفالنا بالعيد الخمسين إيذانا أيضا ببداية جديدة لمنظمتنا، ببداية جديدة نتصدى فيها لتحديات الأمن الجماعي والتنمية بإحساس جديد بالمساواة في المسؤوليات والواجبات وبهيكل جديدة تقام لتحقيق هدفنا الموحد وهو تحسين العالم الذي نعيش فيه من أجل كل شعوبنا. إن مملكة سوازيلند تؤكد التزامها بالميثاق المؤسس لمنظمتنا، وتعلن اعتزازها بهذه المنظمة التي تتعلق بها آمال كل البشر. بارك الله في أعمالكم وكللها بالنجاح الذي تستحقه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غيانا سعادة السيد كليمنت روهي.

السيد روهي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سنحتفل في غضون أسبوعين بالعيد الخمسين لهذه المنظمة. وسوف نفضل ذلك بكثير من الاحتفالات الرسمية. غير أنني أمل في أن نتجاوز رسميات الاحتفالات ونغتنم الفرصة التي تتيحها هذه المناسبة لكي نزيد إيمان النظر في دور المنظمة وفي السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز أدائها لكي تخدم على نحو أفضل احتياجات أعضائها في القرن الحادي والعشرين المقبل.

وننتقدم الى السيد فريتاس دو أمارال بأحر تهانينا على انتخابه. ونحن على ثقة من أنه سيتمكن، بفضل قدراته ومهاراته المشهود بها، من السير بنا قدما في مهمتنا المتمثلة في إصلاح المنظمة وإعادة تنظيم هيكلها حتى تتمكن من التصدي بنجاح للتحديات التي جلبتها فترة ما بعد الحرب الباردة. وبوسعنا أن نتأكد من أننا سنتعاون معه بشكل كامل لجعل مداورات الدورة الخمسين لهذه الجمعية العامة بناءة قدر المستطاع.

وتعرب حكومة بلدي عن امتنانها لرئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته السيد أمارا إيسي من كوت ديفوار للمبادرات التي اتخذها خلال فترة ولايته من أجل تحسين أداء المنظمة في هذا الوقت الحاسم من وجودها.

ونود أيضا أن نعرب عن تقدير خاص للأمين العام الموقر السيد بطرس بطرس غالي وموظفيه لتفانيهم المستمر في تلبية متطلباتنا العديدة. ومما لا شك فيه أن دعمهم لجهودنا سيضمن نجاحنا في نهاية المطاف.

إن شعوب العالم تجعل من الأمم المتحدة، اليوم أكثر من ذي قبل، محطاً لآمالها. ومن ثم على المنظمة أن تبذل أقصى ما في وسعها لتلبية هذه التوقعات المتعاظمة. عليها أن تضطلع بأي إصلاحات مؤسسية تكون ضرورية حتى تتكيف مع الواقع الدولي الجديد. ويحتم علينا الطابع الملح لجدول أعمالنا الانتهاء بأسرع ما يمكن من العمل الجاري داخل الأفرقة العاملة الكثيرة لضمان ترشيد ذلك الجدول، فضلاً عن إصلاح الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة. ويجب أن تنفذ هذه الإصلاحات التي نرى أنها أساسية وملحة، بشفافية وعلى أساس توافقي. ولا بد أن تكون هذه الإصلاحات واقعية وأن تستهدف تحقيق مزيد من الفعالية. وفوق كل شيء، ينبغي أن تتفق تماماً مع مقاصد ومبادئ الميثاق الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن حكومتي تؤيد زيادة عضويته بالقدر المناسب. ولا بد أن تأخذ هذه الزيادة في الاعتبار حجم العضوية الحالية للمنظمة وأن تبصر عن مبدأ التمثيل الجغرافي العادل. وقد تمخضت المناقشات التي دارت داخل الفريق العامل المنشأ بموجب القرار ٢٦/٤٨ عن عديد من الاقتراحات الهامة من أجل الإصلاح. وينبغي أن تدرس هذه الاقتراحات الآن بعناية وأن تقيم من حيث الجدوى. وفي اعتقادنا، أنه بالإمكان التوصل إلى ترتيب يحقق الاستجابة المرضية للحاجة إلى تعزيز قدرة مجلس الأمن على حفظ السلام والأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ولا بد أن تكون المسؤولية الكبرى لأي مجلس بعد إصلاحه هي إعطاء مزيد من الزخم لعملية نزع السلاح. ويعبر القرار الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بتمديد الاتفاق إلى أجل غير مسمى عن التزام جميع الأطراف المعنية بالعمل على إزالة الأسلحة النووية. ولكن تمديد المعاهدة ليس غاية في حد ذاته. إذ ينبغي أن تتبعه خطوات لاحقة نحو نزع السلاح النووي الكامل، ونشر الدراية الفنية النووية لخدمة الأغراض السلمية، وتوفير ضمانات أمنية كافية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومما له أهمية خاصة، الحاجة إلى إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب حتى يمكن الحيلولة بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية وبين إجراء تجارب خطيرة. وإننا نحث مؤتمر نزع السلاح على الشروع بأسرع ما يمكن في إعداد معاهدة شاملة وفعالة في إطار جدول زمني محدد.

تسوية سلمية بناءً على المبادرة الدبلوماسية الأخيرة. أما وقد أنشئت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الآن، فإننا نأمل أن يقدم المسؤولون عن الفضائع التي ارتكبت في حق الشعب البوسني إلى المحاكمة.

كما أننا قلقون إزاء الحالة في قبرص التي تبدو متفاقمة رغماً عن الجهود التي يبذلها الأمين العام. فهناك تقارير تفيد بتصاعد التوتر. ونحن نحث الطرفين المتنازعين على الاستجابة لنداء الأمين العام بالتوصل إلى حل تفاوضي يحفظ سيادة الجزيرة وسلامتها الإقليمية.

وعلى الرغم من أن الحالة في الشرق الأوسط مازالت متفجرة، فلدينا اليوم من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن السلام الشامل يمكن أن يصبح حقيقة في مستقبل ليس ببعيد. وتبرهن الاتفاقات التي وقعت بين إسرائيل والفلسطينيين من جهة وبين إسرائيل والأردن من جهة أخرى على الاستعداد للتوصل إلى حل عادل ودائم. وينبغي أن تكون هذه الانجازات حافزة على القيام بمبادرات جديدة. وما زال هناك كثير من المسائل الجوهرية المتعلقة بقضية فلسطين يتعين تسويتها، مثل مشكلة اللاجئين والترتيبات الأمنية ومشكلة الحدود. وينبغي النظر إلى المفاوضات الرفيعة المستوى الأخيرة التي دارت بين رئيس وزراء إسرائيل ورئيس فلسطين كتنوّر إيجابي. وأملنا أن يتمكن الطرفان من تذليل جميع المصاعب المتبقية على أساس من حسن النية بمعونة هذه المنظمة والمجتمع الدولي.

أما في منطقتنا فيسعدنا أن نشهد استعادة السلام والاستقرار إلى حد كبير في هايتي. وقد أنجز الكثير منذ عودة الرئيس المنتخب ديمقراطياً جان برتراند أرسيتيد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وننوه على الأخص بالخطوات العملية التي اتخذتها حكومة هايتي من أجل تنظيم انتخابات تشريعية حرة ونزيهة، على نحو ما نادى به قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤). وقد بين إجراء أول تلك الانتخابات ضرورة القيام بالمزيد من حيث إنشاء آلية انتخابية فعالة. والدور الذي تضطلع به البعثة المدنية الدولية وبعثة الأمم المتحدة في هايتي في مساعدة سلطات هايتي على تعزيز الديمقراطية مازال حيويًا. ولا غنى عن الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم طويل الأمد في هايتي في المستقبل. وحكومتني على استعداد لتقديم أي مساعدة في وسعها أن تقدمها لتحقيق هذا الهدف.

اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ المتعلقة بحفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال. ويحدونا الأمل في أن يكفل هذا الاتفاق، الذي سيفتح باب التوقيع عليه في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، المحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار المحددة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وإدامة استخدامها على المدى الطويل. إن هذا الاتفاق واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الأوسع نطاقا، اللذين بدأ سريانها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، هامين بالنسبة للتنمية المستدامة لصناعة الأسماك في الدول الصغيرة مثل بلدي. ونحث الجميع على التقيد بهما وتنفيذهما بشكل تام.

إن التنمية الاقتصادية بشكل عام لا تزال أهم تحد يواجهه الدول الأعضاء، ومن ثم الأمم المتحدة. وقد أعربنا مرارا وتكرارا في مؤتمرات شتى، ومنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في الدانمرك في آذار/مارس الماضي، عن إرادتنا السياسية للتصدي لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. وخرجنا من كوبنهاغن مستعدين للعمل ولكننا لا نزال غير متأكدين من الطريق الواجب اتباعه. والآن وقد انتهى مؤتمر بيجين المعني بالمرأة، فإن المجتمع الدولي في حاجة إلى أن يستجمع عزمه بمزيد من القوة إذا كان يريد أن يترجم القرارات الجريئة التي اتخذناها في هذه السلسلة من لقاءات القمة الهامة، إلى أعمال ملموسة. إن هذه القرارات يجب أن تدعم الآن وينبغي إنشاء آلية محددة لتنفيذها. وسيكون من المؤسف حقا أن تذهب أدراج الرياح نتائج هذه المداولات الرفيعة المستوى التي جرى التفاوض بشأنها بمشقة.

ولا بد من النظر الى الفارق الكبير بين الغني والفقير، فيما بين الدول وفي داخلها، على أنه تهديد للسلام العالمي. إن محنة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تستدعي اتخاذ إجراء عاجل. فلم يعد من الممكن تناول مشاكل التنمية، أو بالأحرى مشاكل التخلف، بشكل كاف على أساس مخصص وتدرجي، أو من خلال اتخاذ تدابير تكييف هيكلية مشكوك فيها. وإنما المطلوب هو إجراء إصلاح أساسي للنظام الاقتصادي الدولي الذي لا يزال يضع على الهامش البلدان النامية ويجعلها في وضع من التبعية الدائمة. ومن الأهمية بمكان تحديد استراتيجيات جديدة، والاتفاق على طرائق جديدة للقضاء على المظالم الحالية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

إن الخطر النووي الذي نتعرض له جميعا، الى جانب غيره من الأخطار، يجب أن يجعلنا جميعا واعين حقيقة بالتزامنا بحماية بيئتنا الهشة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، أحرزنا بعض التقدم في عدد من المجالات فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ال ٢١. فلقد شهدنا بدء سريان اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية تغير المناخ واتفاقية مكافحة التصحر، فضلا عن انعقاد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد في بربادوس واعتماد برنامج عمل بربادوس. لكن هناك الكثير مازال يتعين إنجازه لو أردنا أن نفي على النحو الواجب بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ريو.

إن التدمير المروع الذي تسببت فيه مؤخرا الأعاصير القوية التي هبت على عدة دول شقيقة في المجموعة الكاريبية تظهر مدى تأثير الدول الصغيرة بالكوارث البيئية. وقد مني بلدي منذ شهرين فقط بأضرار إيكولوجية كبيرة نتيجة تسرب كميات كبيرة من المياه من سد مقام على بركة بها رواسب في مناجم ذهب أومي في منطقة إسكيو، مما أدى إلى تسرب ١,٢ مليون متر مكعب من سيانيد الطين السائل في البيئة. وقد تعرضت الحياة المائية في النهر للخطر، بينما تعرض السكان في القرى المجاورة لأخطار صحية بالغة الخطورة. ومن دواعي الارتياح أن حكومة غيانا استطاعت، بمساعدة الحكومات الصديقة ووكالات منظومة الأمم المتحدة، احتواء الخطر. وتشير هذه الكوارث، سواء كانت طبيعية أو بفعل الإنسان، إلى ضرورة اتخاذ إجراء دولي عاجل لحماية البلدان الصغيرة مثل بلدنا.

ومع ذلك فإنه، بعد مضي ثلاث سنوات على مؤتمر ريو، لا تزال الالتزامات بتوفير الموارد المالية لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين حبرا على ورق إلى حد بعيد. ولا يزال يتعين تحقيق الرقم المستهدف وهو ٠,٧ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تتوافر ببساطة موارد جديدة للاضطلاع ببعض البرامج المحددة في جدول الأعمال. وكذلك لم نشهد أي نقل ملحوظ للتكنولوجيا الملائمة الى البلدان النامية. وبينما تبدي البلدان النامية استعدادها للوفاء بالتزاماتها، تتلكأ البلدان المتقدمة النمو في دفع اشتراكاتها. ولا يزال يتعين إقامة المشاركة العالمية، التي نالت تأييدا وثناء كبيرا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

ومع ذلك، فقد شجعنا أن اعتمد في شهر آب/أغسطس الماضي مشروع الاتفاق من أجل تنفيذ أحكام

إذا لم يولِ المجتمع العناية الكافية للجماعات الضعيفة فيه، وهي: النساء، والأطفال، والأقليات العرقية، والمعوقون، والمشردون. ولذا، لا بد أن يكون للتنمية بُعد اجتماعي.

ونظرا لأن رئيس غيانا، فخامة السيد تشيدي جاغان، يدرك هذه الحاجة، فإنه يقترح مفهوم نظام إنساني عالمي جديد. ولعل إحدى السمات الأساسية لهذا النظام هي توافق الآراء الذي ظهر الآن بشأن التنمية والحكم، ودور الدولة والسوق، والاهتمام المستدام بالبيئة. وبينما يجدر الترحيب بتوافق الآراء هذا، فهو لا يخلو من مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تمنعه بشكل فعال من المضي بنا قدما. ويقتضي حل هذه المشاكل توافر التزام عالمي جديد بمثل عليا إنسانية وبتنمية بشرية عالمية. وسيتوسع الرئيس جاغان، في الكلمة التي سيلقيها أمام الجمعية، في توضيح هذا الاقتراح بغية ضمان صدور إعلان مناسب عن نظام عالمي جديد يمكن لجميع الدول أن تنضم إليه.

وكما قلت في مستهل بياني، يجب ألا نقنع بمجرد الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة. فالحالة الحرجة التي يمر بها العالم الآن تتطلب منا بذل جهد كبير للاستفادة استفادة كاملة من الفرص التي يوفرها هذا الحدث التاريخي العظيم. إن إمكانيات التكافل والتعاون الدولي لم تكن في يوم من الأيام أكبر مما هي عليه الآن. ومن واجبنا لصالحنا ولصالح الأجيال المقبلة أن نغتنم الفرصة المتاحة الآن لخلق مجتمع للأمم عادل وإنساني حقا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جزر سليمان سعادة السيد داني فيليب.

السيد فيليب (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المناسب حقا أن يتولى رئاسة هذه الدورة الخمسين التاريخية للأمم المتحدة، السيد ديوجو فريتاس دو أمارال، ممثل البرتغال ومدرس القانون البارز والبرلماني المحنك ومؤسس أحد الأحزاب السياسية الرئيسية التي ساعدت في عودة الديمقراطية الحقة إلى بلاده. وسواجه تحديات هذا المنصب بالفكر والمهارة اللذين ميزا خدمته لبلده ولمنطقته.

إن البلدان النامية مستعدة لأن تنهض بنصيبها في إيجاد بيئة مؤاتية للنمو. بيد أنها تحتاج على وجه السرعة إلى تخفيف عبء الديون بشكل كبير، وإلى مزيد من التدفقات المالية الاستثمارية، وإلى نقل التكنولوجيا الملائمة، وإزالة حواجز التعريفات الجمركية وغيرها، وإلى دفع مقابل عادل للسلع الأساسية والمواد الخام. وليست هذه سبل علاج؛ فمن المعروف للجميع أنها ضرورية للتنمية. بيد أن البلدان المتقدمة النمو أظهرت حتى الآن عزوفا واضحا عن إتباعها، مفضلة على ذلك توزيع مبالغ صغيرة من المعونات الثنائية. وقد خفض معظمها الآن هذه المساعدة المحدودة. ولذا، فإن المشاكل الجذرية لا تزال غير محسومة.

لقد وُلدَ التوقيع على اتفاقات جولة اوروغواي في مراكش في عام ١٩٩٤ بعض الأمل في فتح الطريق أمام التجارة الدولية بما يسمح بمشاركة البلدان النامية. وقد يكون بمقدور منظمة التجارة الدولية التي أنشئت مؤخرا، إذا ما اتجهت اتجاهها صحيحا، أن توفر نظاما يقوم على قواعد ويمكن أن يشجع هذه المشاركة. وهناك الكثير الذي يمكن قوله في معرض تأييد إدخال القدرة على التنبؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولذا ينبغي لنا أن نعمل على ضمان وجودها في أي اتفاقات نتوصل إليها. ويجب أن تتضمن "خطة للتنمية"، التي نقوم بإعدادها، الحقوق والالتزامات التي يوافق عليها الأطراف.

وفي هذا السياق، تعلق غيانا أهمية كبيرة على إختتام العمل في الخطة. ونحن نعتبر الخطة إطارا عاما شاملا للتعاون الدولي من أجل التنمية. ولذا يساورنا القلق لأننا بينما نعمل على إقامة هذا الإطار، ينبغي لنا أن نضمن أيضا توافر الالتزام بتقديم الموارد لتنفيذه تنفيذا فعالا. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أنه عنصر هام في التعاون الدولي من أجل التنمية وجزء لا يتجزأ منه. والدعم الدولي لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعزز حتما آفاق التنمية العالمية، وبذلك يزيد الإمكانيات التي ينطوي عليها التكافل والمشاركة.

إن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة إلا إذا كان لكل مواطن على حدة ولكل مجتمع على حدة مصلحة في ذلك النمو، وإلا إذا تم تمكينهم من المشاركة في عملية التنمية بشكل فعال. وعلاوة على ذلك، لن يكون للنمو الاقتصادي معنى إن لم توزع ثماره بشكل عادل. فلا يمكن لأي مجتمع أن يحقق ذاته من خلال النمو وحده. بل إن العملية الإنمائية ذاتها تتعرقل بشكل خطير

إننا نشنتي على جهود الأمين العام لتنفيذ "خطة للسلام" ورحب بوضع إطار لتنسيق تخطيط وتنفيذ العمليات الميدانية المتشعبة. وتواجه الأمم المتحدة، في جهودها لتحقيق السلام، مشاكل تبدو مستعصية. ويسعد جزر سليمان التي تعتبر أحد أقل البلدان نمواً، والتي تعيش في سلام أن تشارك بنصيبها المالي في حفظ السلام وأن تؤيد المبادرات الخاصة بحماية العاملين التابعين للأمم المتحدة ومساعدة السكان المدنيين.

ومع ذلك يستعر النزاع العرقي والصراع المسلح في أماكن كثيرة ويسبب معاناة ودماراً يفوقان التصور. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة. ويستنزف الفقر حيوية آلاف الملايين من البشر وقدراتهم الإبداعية. ولا تحصل أعداد كبيرة من الأطفال، ولا سيما من الإناث، على احتياجاتهم الأساسية ويموت منهم الكثيرون في طفولتهم المبكرة. وجزر سليمان التي تؤكد من جديد التزامها باتفاقية حقوق الطفل تشنتي على عمل مؤسسة الأمم المتحدة للطفولة. فهناك أعداد غزيرة من الأطفال، نصيبهم هو الحد الأدنى من التعليم، والأمية، والعمل في ظل ظروف سيئة إلى حد لا يوصف، والدعارة، والحياة في الشوارع. وقد تعلم شعب جزر سليمان الذي يعيش في مجتمعات محلية تفصلها البحار، أن وسائل الإعلام التي لها هدف تعليمي تضطلع بدور قوي في تغيير جميع هذه الظروف. ويبين "تقرير التنمية البشرية" لعام ١٩٩٥ المقدم إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدداً كبيراً من نساء العالم ما زلن يواجهن تمييزاً اقتصادياً واجتماعياً خطيراً. وتعليم المرأة في جزر سليمان يكتسي أهمية حيوية للمرأة ولأطفالها ولأسرها وللأمة جمعاء فبدونه تصبح التنمية المستدامة والحد من النمو السكاني، هدفين بعيدي المنال.

إن جزر سليمان تحيي الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتهما النووية وفقاً لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونتطلع إلى إبرام اتفاق بشأن تنفيذ المعاهدة الخاصة بزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

إن جزر سليمان والدول الشقيقة في منطقة المحيط الهادئ تراقب بخوف تجارب الأسلحة النووية المشؤومة التي تجريها فرنسا وجمهورية الصين الشعبية. ونحن نستوحي بصفة خاصة حقيقة أن فرنسا تجري هذه التجارب في منطقة جنوب المحيط الهادئ التي تتميز

وإنني أقدم أبلغ آيات تقديري لسعادة السيد أمارا إيسي الذي تولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين وذلك لقيادته الحكيمة في وجود جدول أعمال متشعب.

وأحيي الأمين العام، والنساء والرجال العاملين في الأمانة العامة، والوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لعملهم الرائع في هذا الوقت الصعب من تاريخ المنظمة.

وأعاقق ممثلي بالاو، أحدث دولة عضو، شقيقتنا في منطقة جنوب المحيط الهادئ.

إننا في جزر سليمان، البلد الديمقراطي المستقر سياسياً، نعيش في سلام ولكننا نعرف القسوة والدمار الناجمين عن الحرب الحديثة. ومعركة غواد لكانال في الحرب العالمية الثانية لم تؤد فقط إلى تدمير بيئتنا الطبيعية تاركة وراءها أعداداً لا حصر لها من الأسلحة الخطيرة، ولكن كان لها أيضاً آثار سيئة على التنمية الاقتصادية والبشرية. يبلغ تعدادنا أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة من أصول عرقية مختلفة، وتتكلم نحو ٨٧ لغة مختلفة بلهجات شتى. ونعيش معاً فوق مئات من الجزر المنتشرة على مساحة ٦٠٠ كيلومتر مربع من المحيط. إننا نعيش في جزء من العالم يتميز بالجمال الفاتن وله نظام إيكولوجي بحري وحراجي رقيق يلعب دوراً حاسماً في رفاهنا وبقائنا.

ويرى بلدي أن السلام والتنمية مرتبطان ببعضهما البعض ارتباطاً لا ينفصم. و"خطة للتنمية"، و"خطة للسلام" توضحان هذا الارتباط بصفاء يماثل لمعان مياهنا الخالية في التلوث من بحيرتنا الشاطئية التي تغمرها أشعة الشمس. وفي التقرير الأخير عن أعمال المنظمة، ذكر الأمين العام أن التنمية هي:

"... أولى المهام وأبعدها أثراً في زمننا هذا ... رغم وجوب النظر إلى التنمية بأبعادها المتعددة - في سياقات السلام، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية". (A/50/1، الفقرة ٨٢)

وكل بعد من هذه الأبعاد حيوي للتنمية ولكن بدون سلام تتضاءل الأبعاد الأخرى شأنها في ذلك شأن الشخصيات في قصص الأطفال.

الى جنب مع دول أخرى، قدمت طلبين إلى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وهو أمر معروض الآن على المحكمة.

وجزر سليمان تشارك في عملية إكمال معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد أقصاه ايلول/سبتمبر ١٩٩٦. ونعتقد أن المعاهدة شاملة لحظر التجارب نقطة ارتكاز يتحول عندها نزع السلاح النووي من حلم إلى حقيقة. وفي نهاية الأمر، يعتبر نزع السلاح مسألة شجاعة وتغلب على الخوف. وهو ينشأ من الداخل، ويجب أن يتحقق من الداخل - من داخلهم وداخلنا، من داخلكم وداخلي.

وفيما يتعلق بالمسائل البيئية، فجزر سليمان دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تؤيد تأييدا تاما ولاية برلين، التي تشمل بروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وبالنظر إلى أن الكثير من اقتصادنا الحالي والمستقبل يقوم على غاباتنا والحياة البحرية حولنا، فإننا نتمسك باتفاقية التنوع البيولوجي، التي انضمت إليها جزر سليمان هذا العام، وبرنامج بربادوس للعمل، واتفاقية نومييا، ومبادرة الشعاب المرجانية الدولية. ونحن نؤيد برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة الأرضية. وجزر سليمان، إذ تشعر بالقلق من جراء شحن وجلب النفايات الخطيرة والمشعة في منطقة المحيط الهادئ، تؤيد اتفاقية ويغاني التي أبرمت مؤخرا في محفل جنوب المحيط الهادئ السادس والعشرين، الذي عقد في بابوا غينيا الجديدة، وتدعو إلى إعادة تأهيل المواقع السابقة لتجارب الأسلحة النووية ومساعدة الشعوب التي اضطرت إلى الهرب من تلك المواقع.

إننا نعيش في عالم تسوده تناقضات مزعجة وفي كثير من الأحيان قاسية. وهذه لا بد أن تواجهها التنمية المستدامة. ولقد ذكر الأمين العام في تقريره بشأن أعمال المنظمة أن التنمية،

"... في جوهرها، يجب أن تفضي إلى زيادة رفاه الإنسان، والقضاء على الفقر والجوع والمرض والجهل، وتوفير العمل المنتج وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجميع الناس على نحو يمكن أن يدوم ويكون مثمرا جيلا بعد جيل؛

بيئة بحرية هشة، لازمة لحياة شعوب الجزر. وتبين التقارير الأخيرة في وسائط الإعلام الفرنسية أن الخطر المحتمل لهذه التجارب يتجاوز بكثير ما يطلب منا أن نصدقه. إن الأخطار التي يتعرض لها الأفراد والحيوانات والنباتات، بل والأسس الوراثية للحياة، مرعبة حقا. وهل نحن في حاجة إلى دليل إضافي على هذا بعد هيروشيما ونجازاكي؟ لماذا يلزم في الحقيقة إجراء المزيد من التجارب النووية؟ وما قيمة مفهوم الردع النووي الآن؟ وإذا كانت تفجيرات الأسلحة النووية في جزيرة موروروا المرجانية وفي جزيرة فانغاتوفا المرجانية في بولينيزيا الفرنسية آمنة كما تدعي فرنسا، فلماذا لا تجري هذه التجارب في أرض فرنسا ذاتها؟ إن وجود فرنسا في بولينيزيا وفي نيو كاليدونيا يجعلها جارة لنا في المحيط الهادئ، حيث يجري حاليا إعادة تحديد ماهية المنطقة بعد انتهاء الحرب الباردة. فهل الجيران الطيبون يعرضون للخطر البيئة التي تمدهم بأسباب الحياة؟ ألسنا نقامر بمستقبل الجنس البشري على طاولة الأسلحة النووية؟ إن هذه التجارب ترسل إشارة غير صحيحة للدول التي تقف على العتبة النووية. إن المحيط الهادئ هو بلا شك المكان الخاطئ لإجراء هذه التجارب، والوقت الآن أيضا غير ملائم، أما بالنسبة للتعاون الدولي فهذه السياسة خاطئة.

إن الاحترار العالمي، كما يؤكد خبراء تغير البيئة الحكوميون الدوليون، لا يزال مستمرا. والنتائج المترتبة على الدول الجزرية الصغيرة باللغة الخطورة بما في ذلك الأثر المحتمل لارتفاع منسوب مياه البحار. إنها تهدد انتاجنا الزراعي والسمكي، وبالتالي تعرض للخطر اقتصادنا وتقوض قدرتنا على التنمية. ومن الواضح أن هذه المشكلة العالمية تتطلب حلا عالميا، لكن البلدان الصناعية يجب أن تكون لها الريادة إذا ما كان لحلول مشتركة أن تنفذ بنجاح.

إن جزر سليمان تسهم في السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين بعدد من الطرق. فسعى إلى تحقيق نزع السلاح، صدقنا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وشاركنا بشكل نشط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، بانضمامنا إلى توافق الآراء لتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وصدقنا على معاهدة راروتونغا الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ. إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد مبادرة هامة لخلق نظام لعدم الانتشار بالتعاون مع الدول الأخرى. وجزر سليمان، جنبا

محوره الناس بدلا من أن يكون محوره دولة مهيمنة أو مجموعة من الدول أو منطقة.

وجزر سليمان، التي تلتزم بالديمقراطية والتسامح، تدعو إلى القيام بدراسة متجددة للحالة غير العادية لجمهورية الصين في تايوان في السياق الدولي، على أساس مبدأ العالمية ووفقا للنموذج المعمول به للتمثيل المتوازي للبلدان المقسمة في الأمم المتحدة. إن وضع جمهورية الصين باعتبارها تحتل المركز الخامس عشر بين أكبر الدول التجارية في العالم، والمركز العشرين بين الدول التي تتمتع بأعلى ناتج وطني إجمالي وتحوز أكبر أرصدة من النقد الأجنبي، ومساعدتها المستمرة للعديد من البلدان النامية، وجهودها لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي أمور واضحة ولا يمكن أن يتجاهلها أعلى محفل عالمي. بالإضافة إلى هذا، فإن إسهام جمهورية الصين في السلام العالمي ومساندتها المستمرة لأنشطة الأمم المتحدة يمثلان دليلا لا ينكر على تمتعها بما يؤهلها للنظر بشكل ملائم في حصولها على مقعد في الأمم المتحدة. ولذلك تدعو جزر سليمان إلى إعادة التركيز على مسألة إعادة قبول عضوية جمهورية الصين عضوا في الأمم المتحدة.

إن جزر سليمان تؤمن بأهم متحدة تدعو للتسامح وتعمل على تطبيقه، أمم متحدة تنهض بقيم التنوع والتسامح، والتعددية، والسلام، والعدالة، والتضامن، والمسؤولية نحو الآخرين والأجيال المقبلة التي لا نعرفها. وهنا، لا تشكل الاختلافات في العرق، والدين، واللغة، والمذاهب السياسية عقبات، وإنما هي تحديات للتفاهم والتعاطف والبصيرة والصبر.

إن الأمل الوحيد الذي يراود البشرية هو السلام العالمي، الذي ينبغي تحقيقه عن طريق تغيير السلوك من "أنا وعالمي" إلى سلوك "نحن وعالمنا".

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مدغشقر، سعادة السيد جاك سيلا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد علي (موريتانيا).

السيد سيلا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): من الواجب علي أن استهمل بياني بترديد عبارات المتكلمين السابقين الذين تقدموا بالتهنئة إلى السيد ديوجو فريتياس دو أمارال على انتخابه بالتزكية لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة.

"... كما أنه ينبغي لتوافق الآراء الناشئ بشأن أولوية التنمية وأبعادها أن يتجلى في إطار جديد للتعاون الدولي" (A/50/1، الفقرة ١٨٢)

وجزر سليمان ترى أن هذا التوافق في الآراء الآخذ في الظهور بداية دبلوماسية جديدة تضع الناس في قلب التنمية. وينبغي أن تعمل الدبلوماسية الجديدة بقوة على تنفيذ برامج العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل، ومؤتمر قمة الأرض، والمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وبعد مؤتمر الموئل الثاني، الذي سيعقد في اسطنبول في العام المقبل، لن نكون بحاجة إلى المزيد من المؤتمرات الكبيرة، على الأقل في الوقت الحاضر. وبدلا من ذلك، نحن بحاجة إلى إرادة ومشاركة دوليتين والتزام سياسي، وعمل مدروس حاسم لضمان تنفيذ برامج العمل هذه.

وكما يؤكد إعلان بربادوس:

"تعتبر الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة بوجه خاص للكوارث الطبيعية فضلا عن الكوارث البيئية ولديها قدرة محدودة على الاستجابة لهذه الكوارث أو الشفاء منها" (A/CONF.167، المرفق الأول، الجزء الأول، الفصل ثالثا، الفقرة - ١)

"وهذه الدول باعتبارها محدودة الحجم واقتصاداتها هشة، لا بد لها أن تعتمد على قاعدة موارد ضيقة وعلى التجارة دولية دون أن تكون لديها الوسائل لإملاء شروطها. وجزر سليمان وسائر الدول النامية الجزرية الصغيرة تتطلب مشاركة وتعاون دوليين لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة عليها.

إن الدبلوماسية الجديدة التي تقوم على تنمية محورها الإنسان في جوهرها بعد روعي يتضمن المبادئ السامية الخاصة بالديمقراطية، والتسامح، والتعايش السلمي، والعدالة، وحقوق الأفراد والشعوب. وهي تعنى بالبيئة وترفض الجشع والتعصب. وهذه الدبلوماسية الجديدة ستكون انعكاسا لـ "خطة للديمقراطية والتسامح"، تعتقد جزر سليمان أنها ينبغي أن توضع لتكمل ثلوث الخطط. وهذه الخطة يجب أن تكون قائمة على إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص. وحتى يثمر إصلاح مجلس الأمن، يجب أن يكون

فحسب، بل نجما أيضا، ولسوء الحظ، عن أسباب عرقية وأهلية ودينية وغيرها من الأسباب التي ضربت جذورها بعمق داخل دولة أو دول منهاره. وهذا الاتجاه وهو أحد الاتجاهات الأكثر بروزا في فترة ما بعد الحرب، يبدو أنه يتنامى، في سياق المجتمع الدولي العاجز والأعزل، وفوق ذلك المتحرر من الأوهام.

وفيما يتعلق بأفريقيا، التي تنتمي مدغشقر إليها، أشير في هذا الصدد إلى إبادة الأجناس في رواندا، وهي الجريمة التي ما زلنا نلمس تأثيرها في الرأي العام الدولي؛ واستمرار الحرب الأهلية في ليبيريا، وفي السودان، وفي أنغولا، وتساعد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان في ناميبيا، وهي من أقدم الديمقراطيات في غرب إفريقيا، في أعقاب انقلاب عسكري. وثمة صراعات أخرى لا تزال مستمرة في أوروبا وفي أماكن أخرى.

ورغم المجازفة بأنني قد أخرج شعور البعض، أجد لزاما عليّ أن أقول إن معظم بؤر التوتر هذه، إن لم تكن كلها، تتغذى بصفة خاصة بعمليات بيع الأسلحة غير المشروعة، بل كان عليّ أن أقول "العمليات المرخص بها لبيع الأسلحة". وانتشار هذه الأسلحة يظهر عدم فعالية الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتدابير التي وضعها المجتمع الدولي. كما أنه يتعارض مع الجهود المبذولة لتقليص الانفاق العالمي على الأسلحة منذ عام ١٩٨٧ بغية الحصول على عوائد السلام.

وقد أصيب الرأي العام الدولي بصدمة عميقة من جراء الانقلاب العسكري الذي قام به المرتزقة ضد جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية. وتدين مدغشقر إدانة عميقة تلك الفتنة، وتهنئ فرنسا على النتيجة السعيدة "العملية إزاله" الرامية إلى إعادة إرساء الشرعية المؤسسية في جزر القمر.

إن لخيبة الأمل التي وصفتها، وهي خيبة أمل تقارب اليأس، جوانب أخرى أشد خطورة على أمن العالم. ففي الشمال وفي الجنوب على حد سواء، نشهد حقا زيادة سريعة في التعصب والكراهية المرضية للأجانب - وباختصار، التخوف من الاختلاف أو رفضه، ومن جميع أشكال الاختلاف. وهذه المشاعر يزيد من تفاقمها الإحباطات الفردية والجماعية الناشئة عن الفقر والتهميش والظلم الاجتماعي. ويكمل هذه الصورة التدهور البيئي والركود الاقتصادي، واستنزاف الموارد

ويسرني أن أقول، بالإصالة عن نفسي وباسم وفد مدغشقر الذي أتشرف برئاسته إننا نعتد اعتمادا كبيرا على خبرته وحكمته لكفالة أن يكلل عملنا بالنجاح لدى اختتام مناقشاتنا. وبينما نؤكد له على تعاون وفدي معه وتأييده له، أود كذلك أن أهنئ باقي أعضاء مكتب الجمعية.

ويسرني بصفة خاصة أن أشيد بزميلنا، سعادة السيد أمارا إيسي، السلف الموقر للسيد فرتياس دو أمارال، على ما أبداه من الحماس والنشاط في خدمة الجمعية العامة التي اضطلعت بولايتها، تحت رئاسته، على أتم وجه ودائما بما يرضي بلدانا مثل بلدي.

وأخيرا، أعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها الأمانة العامة لكفالة التنظيم الفعال لعملنا تحت القيادة الكفؤة للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي.

وحيث أن دورتنا الحالية تتزامن مع الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لوضع ميثاق الأمم المتحدة فمن نافلة القول إنها، كما أكد الأمين العام في تقريره عن عمل المنظمة، مناسبة ليس فقط لتقييم نصف القرن الأول لوجود منظمنا وللإعداد للنصف الثاني، بل أيضا لتلمس السبل الكفيلة بإبقاء زخم السنوات الأولى من العقد في مجال الشؤون العالمية.

فبعد سقوط جدار برلين، وهو رمز حقيقي للحرب الباردة، شهد التاريخ سلسلة من الأحداث التي تعزز الثقة بالمبادئ والاتفاقات المكرسة في الميثاق: ألا وهي استقلال ناميبيا؛ وتشكيل الحكومة الديمقراطية متعددة الأعراق الأولى في جنوب إفريقيا؛ وإجراء انتخابات ديمقراطية أذنت بنهاية فترة طويلة من النزاع الأهلي في موزامبيق وحكم الحزب الواحد في ملاوي؛ والخطوات المباشرة بالخير التي اتخذتها عدة بلدان في الجنوب الأفريقي صوب إعادة التعمير؛ وعملية المصالحة في الشرق الأوسط، التي أضيف إليها مؤخرا الاتفاق - الذي رحبت به مدغشقر إلى جانب جميع الشعوب الأخرى المحبة للسلام - والذي يوسع الحكم الذاتي في الضفة الغربية؛ وأخيرا، بعض الدلائل المشجعة فيما يتصل بالحالة في يوغوسلافيا السابقة.

ولكن من المفارقة أن نهاية حقبة المواجهة العقائدية، في حين أنها عجلت بتكامل المجتمع العالمي، شجعت أيضا على زيادة عدد الصراعات، وهي مصادر لانفجار العنف والوحشية، اللذين ينجما عن الصراعات بين الدول

وينبغي أن يتضمن هذا التعزيز إعطاء الأولوية الأولى في هيئات الأمم المتحدة لمنع العنف بوضع سياسة عامة واستراتيجية تركزان على التنمية. وفي هذا الصدد يمكن للجمعية العامة أن تضطلع بدور أهم بالتعاون مع مجلس الأمن، مثلاً عن طريق القيام، في إطار عملية إعادة إحلال السلم، بتعزيز دور قوات الأمم المتحدة، التي تستخدم كقوات عازلة في النزاعات الإثنية أو الأهلية. فالفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق تنص في الواقع وبوضوح على أنه:

"ليس في هذا الميثاق ما يسوغ 'للأمم المتحدة' أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما".

إن تسوية النزاعات الوطنية، التي تقع ضمن نطاق صلاحيات الأمم المتحدة والتي ما زالت تتطلب دعم البلد المعني، يجب النظر إليها باعتبارها تتمثل في الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية وحكم القانون وإلى بث روح التسامح واللاعنف.

وهناك كذلك مسألة تعزيز الهياكل الإقليمية لتسوية النزاعات، مثل الهياكل القائمة فعلاً داخل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز. وأخيراً، هناك مسألة تعزيز التعاون الإقليمي في مجال نزع السلاح وذلك بغية وقف حركة الأسلحة غير الخاضعة للرقابة وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وبهذه الروح أيدت مدغشقر التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهي على وشك التصديق على اتفاقيات دولية مختلفة، مثل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر.

وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي، ليست هناك حاجة إلى التأكيد على أن التنمية العالمية تمثل أيضاً سيناريو من التباينات والفوارق، في حين كان هناك سبب للأمل بأن فترة ما بعد الحرب الباردة ستشهد تعبئة فعلية للمجتمع الدولي دعماً للتنمية.

وما هو أسوأ أن التطلعات بعيدة عن أن تكون مشجعة. فأصبح الفقر والمشقة يستوطنان في ما يطلق عليه العالم الرابع - أي "مناطق العاصفة" حسب التعبير

الطبيعية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وانتشار استعمال المخدرات، والإرهاب الدولي، والأوبئة، والكوارث الطبيعية، والبطالة والمجاعة. والخلاصة هي أن هناك مجموعة كاملة من الأخطار العالمية التي لم تعد محصورة داخل الحدود الوطنية.

ومن الحقائق البدهية التأكيد على أن حل هذه المشاكل يتطلب منا التحلي ببعد النظر والابتعاد إلى الوراء بحيث نرى المشهد الشامل ونتجاوز النهج البالي المتمثل في حسم التحديات التي تواجهنا على أساس معالجة كل حالة بمفردها. ولهذا يتوجب على مدغشقر أن تؤيد جميع الجهود الرامية إلى تنفيذ النهج البنيوي العالمي الذي دعت إليه خطة للسلام.

غير أنه يجب علينا أن نسلم بأن أي مبادرات في هذا المجال ستضيق هباءً إن استمرت التناقضات بين دبلوماسية الدول ودبلوماسية الأمم المتحدة، لأنه من الواضح تماماً أن مستقبل مجتمعات اليوم يكمن في نطاق يتسع ليشمل أبعاد الكون.

وهذه العملية الأساسية لإعادة تركيز الاهتمام يجب أن تكون هدفاً لإعادة التنظيم الرشيد لهيئتنا ومؤسساتنا التي فيها الآن، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة عند انشائها، تحديات وثرورات وأوجه قصور عندما يتعلق الأمر بالاستجابة لتوقعات عالم اليوم.

وترى مدغشقر أن المطلوب هو أولاً، توسيع عضوية مجلس الأمن على أساس التوزيع الجغرافي المنصف من أجل ضمان إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية. وثانياً، يجب أن توفر للجمعية العامة وسائل أكبر، ولا سيما سلطات أكثر، لإنهاء القول القديم المبتذل بأن هذا الجهاز مجرد محفل لإلقاء الخطب البلاغية الطنانة الرنانة. ثالثاً، وكما بينت "خطة للسلام" ينبغي أن تعزز تعزيزاً كبيراً آليات التسويات السلمية للنزاعات كما نص عليها الفصل السادس من الميثاق، وهو الفصل الذي يبدو أنه أصبح على صعيد الممارسة العملية سرداً هزلاً للفصل السابع، بما يتضمنه من تخويل باستخدام القوة كملجأً أخيراً. وفي الواقع، أود في هذا الصدد أن أتجراً على القول إن أية عملية إصلاح للأمم المتحدة بل كل عمليات الإصلاح، يجب أن تتضمن أيضاً مراعاة أدق لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

الذي تقدمت به مجموعة الدول الـ ٧ من أجل التعاون في صوغ نهج جديد تجاه التعاون الدولي وفي تحديد المساهمة المتوقعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تسعى عن طريق المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في بيجين وريو وكوبنهاغن وفيينا وقربا في اسطنبول إلى الاشتراك في عمل موحد وفعال يتجاوز الحدود الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي وهذه المؤتمرات جزء من المحاولات الرامية لتجديد وتحسين طرائق واستراتيجيات الأمم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية.

ولا يفوتني أن أنوه بالأنشطة المفيدة التي تجري في مدغشقر بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تنفذ في إطار نظام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة. ولا يفوتني أيضا أن أذكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي استكمل، في نهاية آب/أغسطس الماضي، استعراض منتصف المدة لبرنامج البلد الثالث الذي ينفذه مع مدغشقر.

وفي نفس السياق نرحب بمبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء لجنة توجيهية لإعداد مشروعات محددة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتنمية افريقيا في المجالات ذات الأولوية - مثل الأمن الغذائي، وتعزيز المؤسسات، وتطوير القطاع الخاص، والتصحر، والتنمية الاجتماعية.

إن صلاح كوكبنا وبقائه يتوقفان، بغض النظر عن التعاون، على قدرتنا على التكيف مع الحقائق والقيود الجديدة التي نواجهها. وإذ نقرب من سنة ١٩٩٦ التي أعلنتها الجمعية العامة السنة الدولية للقضاء على الفقر، أريد وفي اليوم أن يعرض ملخصا لبعض الاقتراحات التي يقدمها بلدي للاسهام في ترجمة أحلام الآباء المؤسسين للميثاق إلى حقيقة، وإن كنا على علم تام بأن اقتراحاتنا غير كاملة، وبأن الأمم المتحدة، حتى إذا أصلحت وأصبحت مثالية، لن تستطيع وحدها أن تحل جميع المشاكل التي نواجهها.

ولا يزال بناء عالم أفضل، نصبو إليه جميعا، يتوقف على إقامة علاقات دولية تقوم على مبدأ التعاون والتضامن، وعلى احترام المبادئ والمعايير التي تنظم العلاقات الدولية.

المستعار من لغة خبراء اليوم - الذي هو أيضا فريسة الكوارث الطبيعية التي تنزل به بالإضافة إلى ما يعانيه من مشكلات داخلية، هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادات المفتقرة إلى التوازن.

ولا يزال ميزان المدفوعات يعاني من العجز بسبب العبء الساحق الناشئ عن الدين الخارجي والتقلبات في أسعار المواد الأولية. ويصاحب هذا العبء والتقلبات - فوق ذلك كله الركود الاقتصادي بل وانحسار المساعدة الإنمائية.

ونشهد كذلك شتى أشكال الحمائية في بلدان الشمال بينما تحث بلدان الجنوب على تحرير التجارة. والنتيجة هي زيادة تهميش البلدان الفقيرة، التي لا تستفيد مطلقا من إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي، وتزايد الفوارق الاجتماعية سواء بين الأمم وداخلها. ويفضي هذا الاتجاه المعاكس إلى تشكيل نظام دولي من الفصل العنصري الاجتماعي.

وفي الأمم المتحدة جسد إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي آمال البلدان الفقيرة في تحقيق الانتعاش، إلا أنه أصبح من الواضح أن آليته الإدارية ما زالت بطيئة ولا تناسب مهمتها. وأصبح تدريجيا يعاني من الشلل بفعل تعدد أجهزته دون أن تكون هناك أية متابعة أو رقابة فعلية وبسبب ارتفاع كلفته التشغيلية. وفي دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه الماضي في جنيف، وضع التأكيد على ضرورة تنشيطه بقوة أكبر وتعزيز صلاحياته وسلطاته.

وتعتقد مدغشقر أنه إذا تم التسليم اليوم بأن التنمية حق من حقوق الإنسان، فإن الفضل في ذلك يعود إلى حد كبير إلى الأمم المتحدة، التي عملت على تقديم فكرة التكافل بين التنمية الاقتصادية، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولذلك، فإن من الواجبات الأولى التي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بها إنشاء وتعزيز الهيكل المؤسسي اللازم لتنفيذ المعايير التي حددتها للنهوض بالتنمية. وفي هذا الصدد، ستشارك مدغشقر بعناية واهتمام في مناقشة الجمعية العامة بشأن "خطة للتنمية".

وبالمثل سنتابع باهتمام تنفيذ المقترحات الواردة في البيان الصادر عن مؤتمر القمة الذي عقدته مجموعة الدول الـ ٧ في حزيران/يونيه الماضي في هاليفاكس، وهي مقترحات تستهدف تشجيع التنمية المستدامة والحصول على نصيب أكبر من ثمار النمو. ونرحب بالعرض الواضح

والانطلاق بمنظمتنا نحو آفاق جديدة، تجنبنا للسلبات التي رافقت مسيرة المنظمة خلال الفترة الماضية.

ومن هذا المنطلق، فإن الجمهورية اليمنية تؤيد المساعي الهادفة لتطوير آليات المنظمة وأجهزتها الرئيسية من أجل مواجهة التحديات التي يفرضها علينا القرن الحادي والعشرون. وعلى هذا الأساس فإن بلادي ترحب بالإصلاحات الهيكلية، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن ليعكس بشكل أدق الحقائق والمستجدات في العلاقات الدولية المعاصرة، مع مراعاة مبدأ التمثيل والتوزيع الجغرافي العادلين وإضفاء الشفافية على أعمال المجلس.

إن بلادي على قناعة بأن الإصلاحات المطلوب اتخاذها ستساهم في خلق علاقات دولية جديدة قائمة على مبادئ الحق والعدل والمساواة.

لا شك بأن المؤتمرات الدولية التي أخذ العالم يشهدها منذ انتهاء الحرب الباردة، والتي تناولت القضايا الاجتماعية والبيئية وشؤون المرأة، هي خطوات هامة تخطوها الأمم المتحدة نحو صياغة منهج متكامل وجديد يستهدف التنمية البشرية من أجل تطوير أنساق حياة جديدة، وتأمين مستقبل البشرية، وإرساء أسس التنمية المستدامة، والعمل على إزاحة شبح الفقر والجهل والمرض الذي ما زال خطره يهدد مئات الملايين من سكان العالم.

وفي هذا الصدد فإن بلادي تعبر عن ارتياحها للعمل الذي قامت به لجنة المحيط الهندي لجعله منطقة سلام. وإننا ندعو الدول الأعضاء في مجلس الأمن والمستخدمين البحريين للمحيط الهندي والدول المطلة عليه إلى المشاركة في أعمال اللجنة لما تقدمه من مساهمة إيجابية في تقوية السلام والأمن والاستقرار والتعاون في المنطقة، على ضوء قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٨ و ٨٢/٤٩.

ليس ثمة شك بأن العالم في العقد الأخير من القرن العشرين يختلف كلياً عما كان عليه خلال الفترة الماضية، حيث أن كثيراً من المفاهيم الرئيسية للسلام، والتنمية، والأمن تشهد تغيرات مواكبة للتطورات الجارية في العلاقات الدولية. وعلى هذا الأساس يتعزز الإدراك لدى الجميع أن الاهتمام بالتنمية البشرية يجب أن يكون محور نشاط منظومة الأمم المتحدة، لتضييق الفجوة بين الشمال والجنوب، وخلق تكامل اقتصادي واجتماعي مبني على المصالح المشتركة للدول.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتنويه بطفرة حدثت في العلاقات الدولية: ففي مناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء المنظمة، أكد المتكلمون في هذه القاعة على مفهوم توازن القوى بصفة عامة والتكافؤ النووي الاستراتيجي بصفة خاصة؛ أما اليوم، وبعد مضي ١٠ سنوات، فإننا جميعاً نعترف بأن الأمن والسلام لا يمكن أن يكون لهما وجود إلا بالتعاون والتضامن، وبمناى عن كل أشكال العنف.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة للمتكلم التالي، نائب رئيس وزراء ووزير خارجية اليمن، سعادة السيد عبد الكريم الارياني.

السيد الارياني (اليمن): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن أتوجه إلى السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، من البرتغال، بأحر التهاني على انتخابه لرئاسة هذه الدورة المتزامنة مع الذكرى السنوية الخمسين لقيام منظمة الأمم المتحدة. إن انتخابه لرئاسة هذه الدورة المتميزة يمثل اعترافاً وتقديراً خاصاً لحنكته الدبلوماسية المعروفة. كما أنه يجسد دور ومساهمة بلده الصديق في بناء المجتمع الدولي وترسيخ أمنه واستقراره، انسجاماً مع المبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة.

ولا يفتونني في هذه المناسبة أن أقدم الشكر الجزيل للسيد/أمارا إيسي على إدارته الحكيمة لأعمال الجمعية العامة في دورتها الماضية، وعلى دوره الدؤوب في العمل على إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي على ممارساتها لمهامها.

كما لا يفتونني بهذه المناسبة أن أؤكد مجدداً تقدير بلادي لدور الأمين العام للأمم المتحدة، الدكتور بطرس بطرس غالي، لجهوده الدؤوبة القيمة التي يبذلها في سبيل استقرار الأمن والسلم الدوليين، منوهاً على وجه الخصوص بأهمية تقرير الأمين العام المتعلقين بالسلام والتنمية، اللذين يشكلان مرتكزا أساسيا في العلاقات الدولية الجديدة.

تنعقد دورتنا هذه بعد مرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث يجدر بنا أن نقف وقفة تأمل ومراجعة لمسيرة المنظمة خلال العقود الخمسة الماضية من عمرها، بغية تشخيص السلبات والإيجابيات خلال تلك الفترة، من أجل العمل على تعزيز الإيجابيات

مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) والتزاما بتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو المبدأ الذي انعقدت على أساسه قمة مدريد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

إن الحرب الأهلية الصومالية والتوتر الذي تشهده منطقة القرن الأفريقي، قد تجاوزا حدود المنطق والعقل وأفضيا إلى متاعب جمّة على دول الجوار، وينذران بمشاكل اجتماعية لا حد لها، إذ أن بقاء الوضع هناك على نفس الحال من التمزق والغموض والاقتتال أمر يشق علينا جميعا ويدمي قلوبنا. فاليمن، بحكم التزاماتها الإقليمية والعربية والإنسانية، عانت، وما زالت تعاني، من الحرب الصومالية، وتحملت أعباء استقبال عشرات الآلاف من اللاجئين وتأمين إيوائهم. ولكن استمرار ذلك يتوقف على تكاتف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل وقف معاناة الشعب الصومالي، والعمل على إنهاء الاقتتال الدائر بين الفصائل المتحاربة، وإيجاد حل لهذه المأساة، وإعادة بناء ما دمرته الحرب ليتمكن الشعب الصومالي من مواصلة حياته الطبيعية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جاد (موريشيوس).

وفي الوقت الذي تؤكد فيه بلادي على ضرورة استكمال العراق تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك التعاون الكامل مع لجنة الصليب الأحمر لإنهاء قضية الأسرى والمفقودين، لتؤكد على أن وحدة العراق، وسيادته، وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية لا يمكن أن تمس أو تنتقص تحت أي مبرر كان. كما تكرر الدعوة لرفع الحظر الاقتصادي على الشعب العراقي تخفيفا للمعاناة الإنسانية التي يعانيها، بعيدا عن أية تفسيرات ملتوية لقرارات الشرعية الدولية، أو وضع شروط جديدة تتعلق بطبيعة النظام السياسي، فذلك هو شأن عراقي بحث لا يقرره إلا الشعب العراقي نفسه.

وهنا تبدي الجمهورية اليمنية ارتياحها لما أعلنه العراق، أمام مجلس الأمن ومن خلال زيارات مندوب المنظمة إلى العراق مؤخرا، من أنه على استعداد للتعاون مع فريق التفتيش الدولي.

وإن الجمهورية اليمنية لتتهيب بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن بالدفع من أجل رفع الحصار الجوي والإجراءات الأخرى على ليبيا، استجابة لقرارات

إن تحقيق أي إنجاز في هذا المجال مرهون بالتعاون الاقتصادي الدولي لمواجهة المشاكل الدولية مثل تخفيف حدة الفقر وإزالة شبح الجوع في البلدان النامية وخاصة البلدان الأقل نموا. وفي هذا الإطار فإن بلادي تدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بتنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٥ لعام ١٩٩٠، كما ترحب بلادي بقيام منظمة التجارة العالمية والتوصل إلى اتفاقيات الغات لعام ١٩٩٤ التي تهدف إلى إشاعة التكامل والتعاون المتكافئ في العلاقات التجارية وتخفيف حدة التنافس غير العادل بين المجتمعات المختلفة.

واستأثرت الأوضاع المأساوية الراهنة لشعب البوسنة والهرسك باهتمامات المجتمع الدولي قاطبة، إذ اتضح أن الجهود الدولية في هذه المنطقة لم تكلل بالنجاح المطلوب لعدم توفر الرغبة الصادقة لوقف المجازر الرهيبة التي يمارسها صرب البوسنة ضد المدنيين العزل في جمهورية البوسنة والهرسك تحديا للإرادة الدولية. لذا فإن بلادي ترى أنه بات لزاما على مجلس الأمن أن يسارع إلى رفع الحظر على توريد السلاح ليتمكن شعب البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسه طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، إذ لا يجوز أن يسمح في عالمنا المعاصر بأن نكون شهود عيان على نهج تتحكم فيه القوة الغاشمة للأقلية على الحقوق المشروعة للأغلبية. والجمهورية اليمنية ترحب بالمساعي السلمية التي تبذل لوضع حد لمعاناة شعب البوسنة والهرسك المسلم وتأمل في أن تتضافر الجهود الدولية لإيجاد حل عادل يضمن لجمهورية البوسنة والهرسك حريتها وسيادتها وسلامة أراضيها وتقديم المعونات الإنسانية العاجلة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات يمكن أن تكون منعطفا تاريخيا في حياة شعوب هذه المنطقة وفي تخفيف بؤر التوتر التي تهدد الأمن والاستقرار الدوليين. ونخص بالذكر ما تحقّق من خطوات إيجابية على المسار الفلسطيني - الاسرائيلي الذي أسفر عن توقيع اتفاق قمة واشنطن في عام ١٩٩٤ حول المرحلة الانتقالية، وما تلاه مؤخرا من اتفاق على توسيع نطاق الحكم الذاتي. وإن بلادي تتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه كاملة، وإقامة دولته على أرضه وعاصمتها القدس الشريف. ورغم التقدم الملموس على المسارين الفلسطيني والأردني فإننا نؤكد أن السلام العادل والشامل سيظل مرهونا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وفي مقدمتها الجولان السوري وجنوب لبنان طبقا لقرارات

والاستقرار الدوليين. وباعتبار بلادي من البلدان الأقل نمواً، ونظراً إلى الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الوطني من جراء المحاولة الانفصالية، فإننا نأمل من المجتمع الدولي تقديم مزيد من الدعم والمساعدة بغية إعادة بناء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للتخلص من آثار تلك المحاولة الفاشلة.

وفي إطار توجهات سياستنا الخارجية، القائمة على الحوار وحل المشاكل بالطرق السلمية، فإن بلادي قد توصلت مع سلطنة عمان الشقيقة إلى إنهاء مسألة الحدود. وهي الآن، وبنفس الجدية والمصادقية، تسعى إلى إنهاء مشكلة الحدود مع المملكة العربية السعودية الشقيقة وذلك من خلال اللجان المشتركة، وعلى الأسس والمبادئ المضمنة في مذكرة التفاهم الموقعة في مكة المكرمة بتاريخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥.

إن الجمهورية اليمنية كانت وستظل جزءاً من هذا المجتمع الدولي تقوم بدورها الانساني في إطار منظمة الأمم المتحدة، ولن تألو جهداً من المشاركة الفعالة مع الأسرة الدولية في العمل على صيانة السلم والأمن الدوليين. فلنجعل من هذه الدورة انطلاقة جديدة لتجديد مفاهيم العلاقات بين الدول ولنجعل من منظمنا إطاراً يحتمل إليه الجميع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية إريتريا، سعادة السيد بيتروس سولومون.

الرئيس سولومون (إريتريا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أهني السيد فريتاس دو أمارال على انتخابه رئيساً للدورة الخمسين للجمعية العامة. وحكومتي مقتنعة بأن ثروة خبراته وقدراته ستنتج أهميتها على مفترق الطرق الحاسم الحالي حيث نسعى إلى إيجاد آليات وهياكل جديدة مبتكرة لتعزيز فعالية منظمنا في مواجهة تحديات القرن المقبل.

واسمحوا لي أيضاً أن أشيد بسلفه، سعادة السيد أمارا إيسي، وزير خارجية كوت ديفوار، على ما أبداه من المقدرة والتفاني في رئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

ومقررات المنظمة الإقليمية بشأن النزاع، والاستجابة إلى المبادرات الإيجابية الداعية إلى الحوار والمفاوضات.

كما تجدد الجمهورية اليمنية دعوتها إلى الأشقاء في جمهورية إيران الإسلامية ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - وفقاً لميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي ومبادئ حسن الجوار وأسس ومبادئ القانون الدولي.

ومازال اقتناء العالم لكثير من أسلحة الدمار الشامل يعرض الأمن والاستقرار الدوليين للخطر، ويعرقل التوجهات نحو إيجاد حلول للمشاكل التنموية.

إن نزاع السلاح وتخصيص جزء من النفقات العسكرية لصالح التنمية، يعتبران من المقدمات الأساسية لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين، فالسلام والتنمية شرطان متلازمان لحياة الإنسان وهما من المهام المستقبلية الجوهرية لمنظمة الأمم المتحدة وهي تستعد لدخول القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السياق فإن بلادي تشيد بما توصل إليه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وترى أن نجاح القرارات المعتمدة في هذا المؤتمر مرهون بمدى التزام الجميع بجوهرها وتأكيد بعدها العالمي وتنفيذها الكامل غير المنقوص على المستوى الإقليمي وعلى وجه الخصوص في منطقة الشرق الأوسط لما لذلك من تعزيز للقوة القانونية للمعاهدة، وتوفير المناخ الملائم للأجهزة والآليات التي ستلعب دوراً أساسياً وهاماً في عملية تنفيذ المعاهدة.

إن الجمهورية اليمنية بعد أن أعادت تحقيق وحدتها في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٠، وبعد أن أرست دعائم هذه الوحدة بانتصار شعبنا على المؤامرة الانفصالية في السابع من شهر تموز/يوليه من العام الماضي، تواصل العمل على تعزيز نهجها الديمقراطي المتمثل بالتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وحرية الصحافة، والقيام باصلاحات اقتصادية، وذلك بما يمكنها من إجراء تحولات نوعية في الحياة الاقتصادية ومنها إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بما يتلاءم واحتياجات مجتمعنا، الأمر الذي سيجعل من اليمن عنصر سلم واستقرار في المنطقة، وبالتالي سيمكنها من المساهمة الدولية بفاعلية أكثر في الحفاظ على الأمن

ينبغي إيلاء التفكير الجاد لوضع ترتيب ملائم يضمن التمثيل السليم لمجتمعنا العالمي بتنوعه الثري، ويقبل التكيف على نحو دوري لمراعاة التغييرات التي لا مفر منها في عالم متغير.

وعلى غرار ذلك، نرحب بظهور توافق في الآراء على ترشيد أعمال وكالات ومؤسسات التنمية التابعة للأمم المتحدة عن طريق إزالة الوظائف والمهام المتداخلة، وإدماج هذه المؤسسات بهيئات أكثر قوة وسلطة. ومناهج العمل العديدة التي اعتمدت بالإجماع في مؤتمرات القمة الدولية في ريو، والقاهرة، وكوبنهاغن وبيجين بهدف توفير الحفاظ على البيئة، وتخفيض مستوى الفقر وإزالته، وتمكين المرأة، لا يمكن تحقيق النجاح في تطبيقها بدون الجهود المتضافرة لهذه المؤسسات المعززة. والاتجاه الجديد صوب إدماجها المتزايد هو إذن اتجاه مناسب وحسن التوقيت.

ولا يمكن أن يؤتى أي من هذه المثل أكله دون توفر الشرط الأساسي له ألا وهو السلام. وحكومتنا، بوصفها ممثلة لأمة وشعب قاسا من ويلات الحرب والصراع على مدى عمر هذه المنظمة تقريبا، لا يسعها أن تستهين بالجهود والأولويات التي يجب على الأمم المتحدة أن تركزها لمنع الصراعات وحلها. ولا يمكن لجوانب الفشل والتقصور التي حدثت في الماضي إلا أن تقوي من التصميم الجماعي لمجتمعنا العالمي لوقف قوى العدوان وزعزعة الاستقرار، وعدم التخلي عن الأطراف المجني عليها.

ومع ذلك، لا يسعنا إخفاء خيبة أملنا من التردد والتذبذب اللذين نشهدهما في إرسال إشارات واضحة لنزع فتيل صراعات موقوتة محتملة وفي طور التكوين. والفكرة القديمة القاضية بتسليح دول محاربة ومعتدية سعيا لإرضاء مصالح تجارية ضيقة وغيرها من المصالح الدنيوية ما زالت مطبقة بقوة. وهذا العمل الشاذ الناجم عن سنوات الحرب الباردة يجب بالتأكيد تصحيحه باعتباره الخطوة الأولى التي يجب أن نتخذها في سعينا إلى إحلال السلام العالمي، في الوقت الذي نعمل فيه على وضع آليات لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

وإذا أسهبت إلى حد في ذكر ما نطمح إلى رؤيته في المنظمة النشطة في العقود المقبلة، فذلك يرجع إلى اعتقادي الصادق بأن ما نقرره جماعيا هنا سيكون تأثيره في رسم مستقبل كوكبنا أكبر من تأثير التدابير والمساعدات المتفرقة التي نقوم بها في بلداننا فرادى.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا العميق للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي ونشني عليه لجهوده الدؤوبة من أجل كفاءة فعالية منظمنا.

إن التحديات المتعددة الجوانب التي سيواصل مجتمعنا العالمي مواجهتها في الفترة المقبلة، والفرص السانحة - أكثر من أي وقت مضى - للنهوض بالانصاف والعدالة في عالم أكثر وثاما ستتقتضي القيام بمراجعة وافية للنماذج والطرق والمؤسسات التي أثبتت فعاليتها خلال السنوات الخمسين الماضية. والواقع أن وقائع مختلفة عن الوقائع القائمة الآن ألهمت إنشاء الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ وصاغت آلياتها التنفيذية في العقود التالية لإنشائها. إن الحالة الآن مختلفة اختلافا كبيرا جدا إن لم تكن مختلفة اختلافا تاما.

لقد تغيرت عضوية المنظمة ذاتها تغيرا كبيرا جدا فقد زادت أربعة أضعاف تقريبا. وعلاوة على هذا في حين أن خطر اندلاع مواجهة دولية كبيرة قد انحسر بانتهاء الحرب الباردة، برزت إلى السطح مجموعة من المشاكل الأخرى مثل زيادة الصراعات بين الدول والارهاب الدولي وتزايد الفقر وتهميش قطاعات واسعة من البشرية في البلدان النامية وكذلك داخل المجتمعات ذات الوفرة. ومن الواضح أن هذه المشاكل والحقائق ستتقتضي نهجا نظرية وتنظيمية مبتكرة.

وفي هذا السياق، ترحب حكومتنا بالمناقشات التي أثارتها توصيات الفريق العامل المستقل وأطراف مهمة أخرى بشأن مستقبل الأمم المتحدة. واسمحوا لي أنؤكد أيضا على أننا، بوصفنا أحد البلدان الأعضاء الجدد في الأمم المتحدة، يسرنا الانضمام ثانية إلى المجتمع العالمي للدول والافصاح عن آرائنا بشأن مستقبله ولدينا خصوصا ميزة مضافة هي أننا كنّا نقيم عملياته من الخارج في معظم السنوات الخمسين الماضية.

ونشاط رأي العديد من الدول الأعضاء أن من الضروري إعادة هيكلة أجهزة صنع القرار في الأمم المتحدة - وخاصة مجلس الأمن - بطريقة تكفل التمثيل الكافي لمختلف مكوناتها واهتماماتها. فضلا عن ذلك لا ينبغي لعملية إعادة الهيكلة أن تقتصر على مجرد التوسيع عن طريق ضم عدد من المرشحين المحتملين بوصفهم أعضاء دائمين، على أساس معيارين من معايير الاختيار، وهما معيارا النفوذ المالي والاقتصادي وحجم السكان وغيرهما من العوامل المشابهة. إننا نتفق جميعا على أن المسألة أكثر عمقا وليست مجرد مسألة أرقام. ونرى أنه

نهاية المطاف. ونحن على ثقة بأن هذه التدابير ستسهم في تحقيق تسوية شاملة للصراع في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أعلن مجدداً عن إيماننا الراسخ وآمالنا الوطيدة في أن منظماتنا ستجد البصيرة النافذة والقوة الداخلية لإعادة تنشيط نفسها بغية التصدي لتحديات القرن المقبل. ولا يسعني إلا أن أؤكد مجدداً التزام حكومتي الراسخ بالاضطلاع بدورها الصغير والمتواضع في النهوض بالمُثل التي تشدنا جميعاً بعضنا إلى بعض.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

واسمحوا لي الآن أن أتناول باختصار مسائل ذات اهتمام مباشر لبلدي والمنطقة دون الإقليمية. فبعد ثلاثة عقود من الحرب الأليمة، تنخرط حكومتي اليوم بالكامل في مداواة جراح الحرب، وإعادة تأهيل بلد مدمر، وترسيخ حكم القانون. كما أن عملية صياغة الدستور، التي تعتبر المشاركة الشعبية محورها في جميع المراحل، تسير بوتيرة مرضية ووفقاً للجدول المتوخى.

ونبذل أيضاً قصارى جهدنا للإسهام مع شريكائنا الشقيقات في تهيئة مناخ يفضي إلى تحقيق تعاون دون إقليمي وأمن جماعي في جزء القارة الذي نعيش فيه والذي شهد الكثير من الاضطرابات والفتن في الماضي. ولا تدل الحالة الخطيرة في الصومال والمشاكل الناجمة عن السياسات المزعزعة للاستقرار التي ينتهجها نظام الجبهة الوطنية الإسلامية في السودان إلا على جسامة المهام التي تتطلب مثابرة وجهوداً متضافرة من قبل جميع الأطراف الإقليمية، والدولية المعنية.

والوثيقة التي وقعت مؤخراً فيما يتعلق بتنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق السلام بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي لا يمكن إلا أن تعطي لنا جميعاً الثقة بأن هذا الصراع الطويل والمتواصل يتجه صوب حل مرض في